

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون



الجلسة ٤٨٥٦

الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد أندريا لاتوري
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخالي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2003/987)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-60688 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

(S/2003/987)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هاشي (الصومال) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2003/987.

وبعد مشاورات جرت بين أعضاء مجلس الأمن أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، ولا سيما بيان رئيسه الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/2) وإذ يرحب بتقرير الأمين العام

المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/987)، يؤكد مجدداً التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة دائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال التي انطلقت تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبقيادة كينيا. ويشيد المجلس بالتقدم الذي أحرزته العملية، ويعترف بالتحديات التي لا تزال قائمة.

”ويرحب مجلس الأمن بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر القمة العاشر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاجتماع الوزاري الأول للجنة التيسير التابعة للهيئة والمعنية بعملية السلام في الصومال، المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

”ويحث مجلس الأمن جميع القادة الصوماليين على المشاركة البناءة في اجتماع القادة الذي ترمع لجنة التيسير التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عقده في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ من أجل تسوية الخلافات القائمة بينهم، والتوصل إلى اتفاقات بشأن حكومة يكتب لها البقاء وإيجاد حل دائم للصراع في الصومال شامل لجميع الأطراف.

”ويثني مجلس الأمن على حكومة كينيا للدور الحيوي الذي تقوم به في تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال، وعلى رئيس أوغندا يويري موسيفيني لانضمامه إلى عملية التيسير، ويشجع لجنة التيسير على العمل المتضافر من أجل نجاح عملية المصالحة.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) في الفترة من ١١ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، كخطوة صوب الإنفاذ الكامل لحظر الأسلحة. ويدعو المجلس الدول والمنظمات ذات الصلة إلى التعاون مع هذه البعثة.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن وضع برنامج شامل لبناء السلام يركز خاصة على نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، مهم بالنسبة لمرحلة ما بعد الصراع في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لمساعدة الأطراف الصومالية، ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في عملية المصالحة الوطنية في الصومال“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/19.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

”ويشيد مجلس الأمن أيضاً بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، بما في ذلك مشاركته في العملية، والتزامه بنشر بعثة للمراقبة العسكرية في الصومال حالما يتم التوصل إلى اتفاق شامل.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال، ويدعو البلدان المانحة إلى المساهمة في العملية، وفي الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال ونداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، ويدعو القادة الصوماليين إلى تسهيل توصيل المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وتأمين سلامة جميع موظفي المعونة الدوليين والوطنيين.

”ويرحب مجلس الأمن بالبعثة المرتقبة إلى الصومال وإلى دول في المنطقة، التي ستضطلع بها